٣. اما من جهة اصحاب العمل فهم ملزمون بامتلاك سندات دين حكومية بمبلغ يعادل ٤٪ من أجور عمالهم .

٤. كما اتفق على رفع النسبة المئوية التي تدفع للتأمين الوطني ، لصندوق المساواة للاحتياط . كما ويرفع الحد الاعلى الخاضع لهذه الدفعات ، ويقام صندوق تأمين ضد البطالة . مجموع ارتفاع النسب على هذه الدفعات لا يتعدى ٥،٥٪ من الاجر يدفعها صاحب العمل و١،٤٪ يدفعها العامل .

٥. في العام ١٩٧١ تدفع زيادة على الاجر بنسبة ٢٪ من الاجر الاجمالي اما بسندات دين او نقدا كما يتفق بين الفرقاء المعنيين .

٦. في حالة ارتفاع نسبة معدل جدول الاسعار للمستهلك في سنة ١٩٧٠ حتى ٣٪ وما فوق بالمقارنة بالمعدل في سنة ١٩٦٩ ، يدفع تعويض مقابل الغلاء بموجب الطريقة المنصوص عليها في البند (١) فقرة (أ) المذكورة أعلاه .

٧. يلتزم اصحاب العمل بعدم رفع الاسعار بطريقة مباشرة او غير مباشرة نتيجة لزيادة الاجور ولامتلاك السندات والدفعات المفصلة في البند (٤) المذكور اعلاه .

٨. تلتزم الحكومة بأن ترفع الضرائب المباشرة في سنة ١٩٧٠ ، وبأن لا تلغي المعونات التي تدفعها على المنتوجات الاستهلاكية والخدمات الحيوية . وفي هذا المجال يتفق ممثلو الحكومة ، الهستدروت واصحاب العمل على قائمة بأسماء المنتوجات الاستهلاكية والخدمات غير الحيوية الخاضعة لزيادة الضرائب او السندات . وفي حال اضطرار الحكومة لزيادة الضرائب غير المباشرة في سنة ١٩٧١ ، تجري الحكومة مشاورات مسبقة مع ممثلي الهستدروت واصحاب العمل .

٩. تعمل الحكومة ، الهستدروت واصحاب العمل معا من اجل منع ارتفاع اسعار المنتوجات الاستهلاكية والخدمات الحيوية .

١٠. ان تنفيذ وفعالية البنود (١) «ب» ، (٣) ، (٥) المذكورة اعلاه في سنة ١٩٧١ خاضع ومشروط باستمرار تنفيذ البنود (٧) و(٨) في نفس السنة .

اما بنود المذكرة التي وقعت بين الهستدروت وبين منظمات اصحاب العمل فهي كما يلي :
(أ) مع توقيع التسوية الشاملة في ٧٠/١/٣١ ، تبدأ المفاوضات حالا بين التنظيمات والنقابات المهنية العامة ، ومجالس العمال وبين اصحاب العمل في المرافق الاقتصادية المختلفة لتجديد اتفاقيات العمل الجماعية للسنتين ٧٠ — ٧١ بموجب التسوية الشاملة المذكورة اعلاه . وتجدد الاتفاقيات خلال شهر ، وفي حالة عدم وجود اتفاق ، ينقل الامر للجنة المركزية المشتركة . وحتى اتخاذ قرار تبقى الاتفاقيات الحالية سارية المفعول .
(ب) التغييرات في الشروط الاجتماعية التي يتفق عليها بين أطراف الاتفاقيات الجماعية في نطاق المفاوضات المذكورة اعلاه ، يعمل بها ابتداء من ٧١/١/١ او اثني عشر شهرا بعد تجديد الاتفاق في سنة ١٩٧٠ .

وقد علق وزير المالية الاسرائيلي ، بنحاس سبير ، على توقيع « صفقة الرزمة » بقوله : « ان الاستعداد للتوصل لتسوية شاملة ، كان نتيجة لوقوفنا جميعا على خطورة الوضع وعلى الاخطار التي كانت تكمن للاقتصاد لولا اننا استطعنا ايقافها بواسطة التسوية الشاملة »(٢). ثم يستطرد الوزير في معرض تبريره لصفقة الرزمة وللظروف التي سبقتها مشيرا الى ان الاستقرار الذي تمتع به الاقتصاد الاسرائيلي خلال السنين التي تلت الحرب ، والذي نجم عن استقرار مثلث الاسعار — الضرائب — الاجور ، لم يعد بالامكان المحافظة عليه ، نظرا لان احتياجات الامن والهجرة تلزم الحكومة بانفاق مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة والمحلية . لقد اضطرت الحكومة في السنة السابقة ان تصدر